

الفصل الرابع :

تربية المعوقين ورعايتهم في سوريا

اهتمت التشريعات في الجمهورية العربية السورية ب التربية المعوقين ورعايتهم حيث صدر القانون (٢٤) لسنة ٢٠٠٤، و يتضمن هذا القانون التعريف الخاصة بالمعوقين والجهات المعنية بهم والخدمات المقدمة للأشخاص المعوقين في مجالات الصحة والتربية والتعليم العالي والرياضة والتأهيل والعمل، وتتوفر البيئة المذكورة والإعلام والتوعية والإعْنَاءات والخدمات.

كما تناول هذا القانون إحداث معاهد خاصة بالأشخاص المعوقين بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بهدف توفير التربية الخاصة للمعوقين وتأهيلهم للتكيف والاندماج في المجتمع، وتدريب أسر الأطفال المعوقين على أساليب التعامل مع أطفالهم المعوقين.

وفيمما يلى توضيح ذلك على النحو التالي:
تعريفات:

اهتم المشرع السوري بوضع بعض التعريفات للمصطلحات التي لها علاقة بالإعاقة. فقد عرّفت المادة (١) من القانون ٢٤ لسنة ٢٠٠٤ م المعوق بأنه هو الشخص غير قادر على أن يؤمن بضرورات الحياة الفردية الاجتماعية العادلة لنفسه بنفسه سواء كان ذلك بصورة كلية أو جزئية بسبب قصور حلقي أو مكتسب في قدراته الجسمية والعقلية.

وقد تم تصنيف المعاقين على النحو التالي :

- أ - الإعاقة البصرية هو كف البصر أو من كانت التدرة البصرية لديه كالآتي
- الرؤية أقل من ١٠/١ بعد التصحیح.
- الرؤية أكثر من ١٠/١ مع مساحة بصرية أقل من ٢٠ درجة المئوي بصرياً.

بـ- الإعاقة السمعية. وتشمل:

- الصم.

- نقص سمع حسى أكثر من 80 ديبسل في الطرفين.

- الإعاقة النحافية.

- التكم.

- المرضى المستأصلة حناجرهم.

جـ- الإعاقة الجسمية، الحركية. وتشمل:

أولاً: الشلل: شلل رباعي، شلل في ثلاثة أطراف، شلل طرفين سعليين، شلل في

جانب واحد، شلل في طرف على واحد.

ثانياً: فقدان الأطراف (خلفي أو مكتسب).

- فقدان طرف سعلى في مستوى الحوض، الورك الفع، الركبة، الساق، الكاحل الرفع، الأمشاط.

- فقدان طرف على في مستوى: الكتف، مفصل المنك، العضد، مفصل المرفق الساعد، المعصم، الرسغ، الأصابع.

ثالثاً: قصور حركى (اضطرابات الحركة الإرادية):

- فقدان التحكم الكامل بوضع الرأس - حركات لا إرادية.

- فقدان التحكم الكامل بوضع الجذع - حركات لا إرادية.

- اضطراب التنافس الحركى بالأطراف - حركات لا إرادية

- الحدب الشديد.

- الأمراض الوراثية المترفة.

- أمراض ومتاثرات المخالصل والعظام الخلعية.

- الأمراض والمتاثرات العصبية المترفة.

- الأمراض والمتاثرات الوراثية المسببة للعمر

د - الإعاقة العقلية: وتشمل: التخلف العقلى وينقسم إلى أربع درجات حسب

مستوى حاصل الذكاء:

- التخلف العقلى الخفيف .٥٠-٦٩.
- التخلف العقلى المتوسط الشدة من .٣٥-٤٩.
- التخلف العقلى الشديد .٢٠-٣٤.
- التخلف العقلى العجيب أقل من .٢٠.

هـ- الإعاقة القيمة، وتشمل:

- اضطرابات النماء النفسي.
- الحسية المكتسبة المصحوبة بالصرع.
- الاضطرابات النمائية الشاملة.

أما التأهيل فقد عرفه المشرع السوري بأنه: مساعدة المعوق بهدف تشكيله من التوافق مع متطلبات بيته العلية والاجتماعية، وكذلك تنمية قدراته للاعتماد على نفسه من خلال الخدمات الاجتماعية والتربوية والصحية والنفسية والرياضية والتربوية وخدمات التدريب المهني والتشغيل.

ثم صدر القرار الوزاري رقم ٩٩٢ بتاريخ ٢٠٠٧/١١ والذى تم بموجبه إلغاء التصنيف الوطنى للإعاقة السابقة رقم ٥٧٦ بتاريخ ٢٠٠٥/٣٠ حيث تضمن التصنيف الجديد إعاقات لم تكن مذكورة في التصنيف السابق.
البيئة العامة الوطنية لشئون المعوقين.

اهتمت التشريعات في الجمهورية العربية السورية بإنشاء هيئة عامة من أجل رعاية المعوقين والاهتمام بهم. فقد نصت المادة (٢) من القانون (٢٤) لسنة ٢٠٠٤ م على تشكل الهيئة العامة الوطنية لشئون المعوقين في الجمهورية العربية

السورية بوجب هذا القانون من:

أ - وزير الشئون الاجتماعية والعمل.

رئيساً

نائباً

بـ- مدير الخدمات في الوزارة.

جـ - ممثلي متفرغين ومنتدبين على مستوى مدير عن الوزارات والمؤسسات
التالية:

- ١- وزارة الشئون الاجتماعية والعمل
- ٢- وزارة الصحة
- ٣- وزارة التربية.
- ٤- وزارة التعليم العالي.
- ٥- وزارة الادارة المحلية والبيئة.
- ٦- وزارة الداخلية.
- ٧- وزارة الإسكان والتعمر.
- ٨- وزارة النقل.
- ٩- وزارة الاتصالات والتقنية.
- ١٠- المكتب المركزي للإحصاء.
- ١١- الجمعية السورية للمعلومات.
- ١٢- منظمة الهلال الأحمر العربي السوري

دـ - ممثلي عن الجمعيات العاملة في شئون المعوقين سواء كانت خيرية أو اجتماعية أو خدمية أو سكنية أو أندية رياضية خاصة بالمعوقين على أن يكون ممثلاً واحداً عن كل مائة عضو من هيئاتها العامة، وربما لا يتجاوز الخمسة أعضاء كحد أقصى عن الجمعية الواحدة، وفي حالة عدم وجود عدد كاف من الجمعيات لتحقيق النسبة المطلوبة يتم تعديل العدد المطالب من قبل الوزير.

أما المادة (٢) من ذات القانون فترفع أنه يحوز للهيئة ان تدعى من نزاهة للمشاركة في أعمالها سواء كان من الجهات العامة أو الخاصة أو المنظمات الدولية والعربية دون أن يكون له حق التصويت أو الترشح.
مهام الهيئة العامة الوطنية،

تقوم الهيئة العامة الوطنية بالعديد من المهام وال اختصاصات، وقد حددت المادة (٤) من القانون المذكور هذين المهام على النحو التالي:

- وضع النظام الداخلي والمالي والمحاسبي والإداري والقانوني والإعلامي للهيئة.
- انتخاب مجلس إدارة الهيئة.
- وضع السياسات العامة للهيئة الوطنية لمعرفتها.
- تشكيل اللجان المركزية المختصة من أعضاء الهيئة العامة أو من حاربها.

- حجب الثقة عن عضو أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة أو حل مجلس الإدارة بأغلبية ثلثي الأصوات.
- المصادقة على التقارير السنوية لمجلس الإدارة المركزي والموازنات والميزانيات التقديرية.
- دراسة الأوضاع العامة للمعوقين في سوريا ضمن رؤية علمية وواقعية وفق أحدث التطورات العالمية والمعاصرة.
- رسم سياسة عامة وشاملة لختلف الهيئات والمؤسسات والجمعيات العاملة في مجال رعاية المعوقين وفق رؤية علمية حرصاً على الاستفادة من الطاقات والحد من الأزدواجية والفردية في العمل بها الميدان.
- إطلاق برنامج وطنى يهدف إلى القيام بعملية إحصاء دقيقة وشاملة للأشخاص المعوقين في سوريا على تصنيف لإعاقاتهم جسمية وعقلية وصحية ومهنية تمهيداً لإصدار بطاقة خاصة بالمعوقين تساعدهم فيما بعد على العمل على تعليمهم واستمرار هذا البرنامج.
- دعم ونشر البرنامج الوطني لدمج الأطفال المعوقين في المدارس حتى يتم نشره وتعديله في مختلف أنحاء البلاد.
- البحث عن سبل تمويل المشاريع الخاصة بالمعوقين والتركيز على إنشاء المشاريع الاستثمارية الكبيرة التي تتضمن استمرار التمويل اللازم لكافة البنية التحتية للمؤسسات الصحية والتعليمية والمهنية الخاصة بالمعوقين.
- المشاركة الفعالة في إعداد القوانين والمراسيم والقرارات التي تصدرها الحكومة والمتعلقة بشئون المعوقين حتى تكون أقرب ما يكون للواقع ومصلحة المعوقين.

- العمل بكل السبل الممكنة على دفع المعاق بالمجتمع تعليماً وثقافياً ومهنياً حتى يكون المعاق عضواً فعالاً لا عالة على المجتمع عبر الاستفادة المثلثى من المعوق حسبما يتمتع به من إمكانيات جسدية أو ذهنية.
- العمل على تأمين الحد المعقول من الدخل الثابت للمعوقين الذين لا يستطيعون العمل بسبب الإعاقة الشديدة بعيداً عن الحال المستمر للمساعدة أو اللجوء إلى التسول.
- العمل على إنشاء مراكز صحية خاصة بالمعوقين تقدم خدماتها مجاناً وتشمل العلاج والعمليات الجراحية والتأهيل الجسدي والعلاج العقلي وتقديم الأجهزة التعويضية الضرورية.
- التنسيق والتفاهم - عبر مجلس الوزراء - مع مختلف هيئات وزارات الدولة في كل ما يتعلق بأمور المعوقين وشئونهم من خلال العمل على إحداث لجان دائمة في كل البيانات والوزارات ذات الصلة للتشارير المستمر مع الهيئة الوطنية للمعوقين.
- العمل على الاستفادة من وسائل الإعلام الخاصة وال العامة بما يملكه من إمكانات هائلة في التعريف بقضايا المعوقين وتسلیط الضوء على احتياجاتهم، وتحفيز الرأي العام على دعم مساندة البرامج والخطط الوطنية في مجال الوقاية والحد من الإعاقة عبر التنفيذ والتوعية العامة.
- اقتراح تعديل أو تطوير هذا القانون لواكحة التغييرات والتطورات الحاصلة في المجتمع.

اللجان المتفرعة من الهيئة:

اهتمت التشريعات في سوريا بتشكيل لجان مركزية متفرعة من الهيئة الوطنية للمعوقين وتحديد المهام التي تقوم بها حيث نصت المادة (٩) من القانون السوري السابق على:

تشكل من قبل الهيئة عدة لجان مركبة مختصة تكون هي اليد المحركة في الهيئة، والتي تقوم ب مختلف المهام الفنية على أرض الواقع في عمل ما يوكل إليها من قبل مجلس الإدارة المركزي، وتتألف كل لجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل على أن يرأس كل لجنة من هذه اللجان أحد أعضاء الهيئة أو عضوية موظفي دولة متدينين أو أعضاء في جمعيات تهتم بشئون المعوقين أو خبراء مختصين بهذا المجال، وتقدم هذه اللجان تقريراً عن أعمالها إلى مجلس الإدارة المركزي شهرياً، ويمكن أن يشارك رئيس اللجنة وعدد من أعضائها في مناقشة هذه التقارير في مجلس الإدارة المركزي، كما تقدم هذه اللجان تقريراً شاملأً عن نشاطها إلى اجتماع الهيئة الدوري أو الاستثنائي.

أما المادة (١٠) من القانون السوري فقد حددت مهام هذه اللجان وذلك

على النحو التالي:

○ اللجنة القانونية ، وتمثل مهامها في الآتي:

أ- صياغة النظام الداخلي للهيئة ومؤسساتها المختلفة والمشاركة في صياغة وتعديل القوانين والتعليمات التنفيذية والأوامر الإدارية والبلاغات والتعاميم الصادرة عن مختلف مؤسسات الدولة ومشاريع القوانين المحالة إلى مجلس الشعب فيما يتعلق بشئون المعوقين.

ب- مراقبة قرارات مجلس الإدارة بشكل سابق ولاحق، ومدى انطلاق هذه القرارات مع القوانين الناقدة والنظام الداخلي للهيئة، وتمثيل مجلس الإدارة أمام المحاكم، وتعيين محامين عند الحاجة لذلك ويكون لهذه اللجنة رأى استشاري قانوني

○ اللجنة الفنية والهندسية، وتنتمل مهامها في الآتي:

أ - تحديد الشروط والمواصفات الفنية المواجب نواهراً في المنشآت العامة، والمنشآت الخاصة ذات الصفة العامة ومعايير السلامة إضافة إلى تحديد معايير وسائل النقل الخاصة بالمعوقين وسياراتهم وتحديد مواقف خاصة بمركباتهم والأدوات والأجهزة والآلات التي يستخدمها المعوقون في نشاطاتهم وأعمالهم المختلفة.

ب- صياغة هذه الشروط والمعايير من كودات وطنية معترف بها ومتواقة مع المعايير والمواصفات العالمية المعتمدة عربياً وخاصة في الدول المجاورة بما يحسن إزالة ما يسمى بالعوائق الهندسية التي تحتوي دون ممارسة المعوقين حياتهم الطبيعية، ومن ثم اندماجهم في المجتمع.

○ اللجنة الصحية، وتنتمل مهام هذه اللجنة في الآتي:

أ - تقديم مقترنات بإنشاء مراكز وتحصيات صحية تقدم خدمات متکاملة من حيث العلاج والتأهيل للمعوقين.

ب- دراسة حلقات المساعدات الطبية المختلفة المحالة من اللجان الفرعية لمجلس الإدارة وإعداد التقارير التي يحتاج إليها طالبو المساعدة.

ج- العمل على الحد من الإعاقات وتفاقمها بوضع برامج توعية، ومراقبة الأنشطة التي يمكن أن تولد المزيد من الإعاقات، ومتانة تنفيذ برامج وزارة الصحة من برنامج التلقيح الوطني ورعاية الأمومة والطفولة.

د- تأمين جميع الأجهزة والمستلزمات والمواد والوسائل الخاصة بالمعوقين، وتنشيط الصناعات الوطنية المختصة بهذا المجال من نسيارات مختلفة، وإعفاء المستورد منها من جميع الرسوم الجمركية والمصاريف المختلفة.

◎ لجنة التخطيط والإحصاء والمعلوماتية، وتنتمل مهامها في الآتي:

أ- إعداد الخطط المستقبلية ورسم السياسة العامة وإعداد الدراسات فيما يتعلق بعمل الهيئة من ضمن الهيئة وخارجها لتتمكن من آداء العمل على أكمل وجه.

ب- استخدام نظام الاستثمارات الإحصائية على المستوى العام، ومتابعة تنفيذ هذه الخطط ووضع الدراسات الإحصائية بين يدي المختصين والمخططين وعمليات الأئمة والأرشقة وفق النظم الحديثة بما يجعلها بمثابة مركز معلومات وطني مصغر لشئون الإعاقة.

◎ لجنة العلاقات العامة، وتنتمل مهامها في الآتي:

التنسيق مع مختلف الجهات والمنظمات المحلية والعربية والدولية والأفراد والمؤسسات والجمعيات المهتمة بشئون المعوقين وتبادل المنافع والخبرات وحضور وتنظيم الندوات والمؤتمرات المحلية والدولية والتعاون في جميع مجالات حقوق ورعاية المعوقين.

◎ لجنة الأعمال الميدانية، وتنتمل مهامها في الآتي:

أ- القيام بالإشراف على عمليات المسح والإحصاء الميداني لجميع أنواع الإعاقات والمعوقين بالتعاون مع الجهات الوزارية المختصة.

ب- العمل على إصدار بطاقات خاصة بالمعوقين بناء على المسوحات المنفذة، مع مراعاة التصنيف الدولي والتصنيفات المحلية للدول المجاورة.

◎ اللجنة الإعلامية، وتنتمل مهامها في الآتي:

أ- العمل على تسليط الضوء على مشاكل المعوقين وعلاقتهم بالمجتمع، وعلى نشاطات الهيئة الوطنية للمعوقين وأعمالها وعلاقتها.

بـ- العمل على توعية المجتمع في سبيل دمج المعوقين في مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية التعليمية من خلال إصدار النشرات والمجلات وعقد الندوات والمؤتمرات والبرامج التليفزيونية وتكون ناطقة باسم الهيئة وجميع المعوقين في جميع المحافظات.

جـ- اللجنة الاقتصادية والمالية، وتمثل مهامها في الآتي:

أـ- البحث عن تأمين الموارد المالية الازمة لصندوق الهيئة، ودراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية الخاصة بها.

بـ- اتخاذ المؤسسات العربية والدولية المانحة للمساعدات والقروض الخاصة ببرامج المعوقين.

جـ- تشريع وتذليل كافة الصعوبات التي تواهه إنشاء المؤسسات والمشاريع الاستثمارية للمعوقين أو مؤسساتهم، كونها تمثل الحد الأعلى لتتأمين السيولة الازمة لتنفيذ البرامج المخصصة لشئون المعوقين.

دـ- متابعة إصدار التراخيص للمنشآت الاقتصادية المحمية وخاصة بتشغيل المعوقين وإعفائها من مختلف الرسوم والضرائب والرسوم الجمركية،
الخدمات المقدمة للمعوقين:

هناك العديد من الخدمات التي يقدم للأفراد المعوقين بالجمهورية العربية السورية طبقاً للتشريعات والقوانين ومن هذه الخدمات ما يلى:

١ـ- الخدمات الصحية:

لقد حددت التشريعات الخدمات الصحية في مجالين، هما:
مجال الوقاية حيث نصت المادة (٢١) من القانون المذكور، على:

يلتزم كل زوجين مقبلين على الزواج بإجراء فحوصات يتحاليل كاملة لكل ما يختص بشأن السلامة المستقلية واليقاية من الأمراض الوراثية بما فيها

فحص الإيدز وفق معايير خاصة تقررها وزارة الصحة على أن يتم إجراء هذه الفحوص بأسعار رمزية أو مجاناً.

هـ تسجيل المولود حديثاً لدى دائرة الأحوال المدنية بموجب وثيقة طبية تبين فيها فحص شامل للمولود يتضمن الكشف المبكر عن الإعاقة وغيرها من الأمراض المسببة للإعاقة.

هـ تخصيص مركز طبي في كل محافظة لتقديم خدمات الكشف المبكر عن الإعاقة وتسجيل الأطفال المعرضين للإصابة بالإعاقة ومتابعة أوضاعهم وفق معايير محددة تفرض تجهيزات وبرامج تدريب وأساليب تقنية في المستشفيات والمستوصفات ودور التوليد والمراكز الصحية العامة والخاصة تهدف إلى الوقاية من الحوادث التي تتسبب في حدوث الإعاقات لدى المواليد الجدد.

هـ منع هذه المراكز مبنية تصحيح أوضاعها وتجهيز أقسامها تحت طائلة تعرضها للمسؤولية الجنائية والغرامة المالية.

هـ تصدر عن وزارة الصحة إجراءات الواجب اتخاذها ويتم إدخالها في شروط تراخيص المراكز الصحية الجديدة من عامة أو خاصة.

مجال العلاج:

اهتمام التشريعات بمجال العلاج بالمعوقين حيث نصت المادة (٢٢) من ذات القانون على: يحق لكل شخص معوق أن يستفيد من الخدمات الصحية والتأهيلية بكمالها على نفقة الدولة. وتشتمل هذه الخدمات ما يلى:

هـ العمليات الجراحية كافة سواء نتجت عن الإعاقة أم لا، بما تحتاجه من أدوات وأجهزة ومواد مهما بلغت بما في ذلك مراحل النقاوه والاستشفاء تلى تلك العمليات.

- التصب العد معاهد التعليم والاسن في لادونة، اسعه باحتلال اسحريه والشخص والكشف عن الامراض
- العلاج التهسي والتبريني لاحتلال اباءه حسدي عقلي، بعلقي، سمعي، ويم بحتاجه من احبرة التعويصات على احتلال اوابعها واسكالابا وححومب من حسديه ويسعنه دعبيه وتفويبيه إضافة إلى الكراسي المحركة وأحبرة الوفية من القرؤج وكافة المستلزمات التي يحتاجها المعنق
- تخصيص ممرضة من المراكز الصحية العامة للتواحد مع المرضى المعدين أو الأطفال من أصحاب الإعاقات المفعددة في مدارسهم لمدة ستة ساعات يومياً على الأقل بهدف رعاية المريض وتدريب ذويه على صرق العلاج والتعامل معهم، وتحتنيت معاهد المريض والاسرة
- تخصص ستة مرسيدس اصحاب اسر حريجي امعهد صحة اسعف شيك بحثة على احتلال تخصصهم سقيم بخلاف مدارس تتفضل الأسر و معاهد و مراكز الرعاية بهدف تقديم الإرشاد الصحي والبيانية وأيضاً الحالات المتديدة التي يتعدى على أصحابها مراجعة المراكز الصحية بنفسهم، وذلك بعد أن يحصل هؤلاء الخريجون لدورات درينية في

هذا المجال

خدمات التعليم والتأهيل

اهتمت التشريعات في سوريا بتقديم خدمات التعليم والتأهيل، فقد تحت

المادة (٢٢) على:

- يضم الفصل فريق متكونة من
- مراقب يمدّد
- مدربة
- معلم كل

سلامة البنية أو الجسد أو عدم الإصابة بعاهة أو عاهة أو ما شابه ذلك من التعابير والألفاظ للدخول في هذه المؤسسات.

أما المادة (٢٤) فقد نصت على التركيز على:

أ - تربية الأطفال المعوقين في مرحلة الطفولة المبكرة من خلال توفير التعليم الأساسي للمعوقين جسمياً والمكفوفين والصم في مدارس التعليم النظامي عبر البرنامج الوطني للدمج.

ب- مراعاة إنشاء مراكز ومعاهد متخصصة لشئون الأطفال الذين يستحيل معهم تطبيق البرنامج الوطني للدمج لديهم

ج- توفير جميع مستلزمات العملية التربوية للأشخاص المعوقين من أجهزة وأدوات وتقنيات خاصة في جميع مدارس التعليم الأساسي وما بعد.

د - إحداث تخصصات في معاهد إعداد المعلمين ومعاهد الحمدة الاجتماعية وكلبات التربية والمجتمع في الجامعات في مجالات الإعاقة الجسمية والعقلية فضلاً عن إجراء دورات تدريبية للجهاز إداري والتدريس بما يضمن إعداد أطر متعددة الفرص.

هـ- تأهيل دور الحضانات والمدارس ومعاهد التأهيل هندسياً بما يلائم حركة المعوق في الدخول والخروج والوصول إلى الصنوف والباحثات ودورات المياه دون عوائق وتحديد عدد من المستخدمين المساعدة والتدخل الشخصى عند الحاجة مع إعطائهم حواجز مادية مناسبة مع خدماتهم.

كما اهتمت التشريعات بتحديث مناهج وأساليب مراكز ومعاهد التأهيل المبني، وإنشاء معاهد للمعوقين عن طريق تخصيص أرض من أملاك الدولة، وتنمية الأفراد بقضايا الإعاقة والأمراض الوبائية وأساليب الوقائية منها حيث نصت المادة (٢٥) من ذات القانون على:

- أ - إعادة النظر في منابع وأساليب مراكز ومعاهد التأهيل المهني بما يحقق تأهيل المعوقين للتكيف والاندماج في المجتمع عبر تأهيلهم مهنياً ونفسياً واجتماعياً وتدريب أسرهم على أساليب التعامل معهم وإدارة شئونهم وفق أحدث الطريق في هذا المجال.
- ب- تخصيص أراضي من أملاك الدولة والوحدات الإدارية مجاناً لإحداث المعاهد من قبل الوزارة والجمعيات الأهلية على أن يراعى ذلك بعد دراسة عدد المعوقين في المدن والبلدان المراد إحداث هذه المراكز فيها لتخفيض الأعباء المالية ومنع الهدر.
- ج- يلحق بمادة التربية القومية والاجتماعية لجميع المراحل كتيب يعرف الطلاب والناشئة بقضايا الإعاقة والأمراض الوبائية والمستعصية وأساليب الوقاية منها وطرائق التعامل مع المعوقين وطرق المساعدة والإرشاد حيث تقوم وزارة التربية بالتعاون مع الهيئة وضع التصورات اللازمة لذلك.
- أما المادة (٢٦) من نفس القانون المذكور فقد نصت على:
- أ - منح طلاب الجامعات من المعوقين أولوية القبول في المدن الجامعية.
- ب- تخصيص عدد من المقاعد بنسبة ٥٪ من كل كلية في الجامعات السورية للتفضل علينا بشكل خاص بعرقل عن الحد الأدنى المطلوب سنوياً لبند الكليات على أن يصدر من الهيئة شروطاً ومواصفات الإعاقة المناسبة لكل كلية.
- ج- يتم حسم ٢٥٪ من رسم الانتساب إلى الجامعات السورية الخاصة وفق الشروط المنوطة عنها في الفقرة (ب) من هذه المادة.
- د - إحداث تخصصات في المؤسسات التعليمية من دور المعلمين والمعاهد التربوية والجامعات في مجالات الإعاقة المختلفة مما يضمن إعداد الأطر المتخصصة لهذا الغرض.

الخدمات الرياضية والتربوية:

اهتمت التشريعات السورية بالخدمات الرياضية للمعوقين حيث نصت المادة (٢٧) على:

١- يقوم الاتحاد الرياضي العام بالتعاون مع اتحاد رياضة المعوقين والوزارة ووزارة التربية بإنشاء فرق رياضية خاصة بالمعوقين يلتزم بدعمها مادياً ومعنوياً للمشاركة في المباريات المحلية والعربية والعالمية بعد دراسة جميع معايير الألعاب الخاصة برياضة المعوقين.

٢- يتم تخصيص جزء من حصص التربية الرياضية في المدارس لممارسة الرياضات الخاصة من قبل الأطفال المعوقين ومشاركة بقية الأطفال معهم بغية تحقيق الانسجام فيما بينهم.

٣- تدخل رياضة المعوقين بمختلف أنواعها في صلب البرامج التعليمية في معاهد وكليات التربية الرياضية لإعداد الأطر والكوادر اللازمة.

٤- تقوم المدارس والجمعيات والمعاهد والمراكم للتخصصه بعمل برامج لرحلات وأنشطة ترفيهية وإقامة مخيمات مجانية للأطفال المعوقين وغير المعوقين بغية الترويج والمساعدة على الدمج والتعرف على الآخرين.

يتضح من ذلك أن التشريعات في سوريا اهتمت بتقديم الخدمات الرياضية والتربوية للمعوقين، والتي تمثلت في:

- إنشاء وتكون فرق رياضية والعمل على دعم هذه الفرق من الناحية المادية والمعنوية وتشجيع هذه الفرق على أن تشارك في المباريات التي تقام سواء على المستوى المحلي أو المستوى العالمي والعربي.

- ممارسة الرياضيات والألعاب الخاصة المعوقين وذلك بمحض التربية الرياضية من أجل تنمية الجانب الاجتماعي للمعوقين عن طريق مشاركة بقية الأطفال.

- الاهتمام بإعداد معلمين متخصصين في رياضة المعوقين بمعاهد وكليات التربية.

- الاهتمام بالخدمات الترفيهية للمعوقين من خلال قيام المدارس بعمل رحلات وعمل أنشطة ترفيهية مختلفة مع زملائهم العاديين من أجل تحقيق الدمج بينهم ومساعدة المعوقين على التعرف بغيرهم من العاديين. الأمر الذي يتربّب عليه عملية التكيف الاجتماعي للمعوقين وعدم انطواءائهم.

خدمات العمل والتوظيف للمعوقين:

كما اهتمت التشريعات السورية بتقديم خدمات في العمل والتوظيف للمعوقين حيث نصت المادة (٢٨) على: للشخص المعوق الحق في العمل والتوظيف ضمن مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص ولا تشكل الإعاقة حد ذاتها حائلاً دون الترشح لاي عمل أو وظيفة.

وتؤكدأ لنص هذه المادة جاءت المادة (٢٩) من القانون المذكور تنص على:

أ - يعتبر بحكم الملغى كل نص يشترط لاي عمل أو وظيفة سلامة السبة أو الجسد أو عدم الإصابة بإعاقة أو عادة أو علة أو ما شابه ذلك من تعبير وألفاظ بما يؤدي إلى الحيلولة دون قبول طلب المعوق بالتوظيف.

ب- تعتبر الامتحانات المتعلقة بالكتفاعة وقدرة التدرج والاختبار العمومي بها بصورة عامة كافية لقول أو رفض التوظيف على أن تراعي الحاجات الخاصة بالمعوقين بتمكنهم من إجراء الامتحانات والاختبارات، وأن تناسب هذه الوظائف إمكاناتهم الجسمية والحسية

أما المادة (٣٠) من ذات القانون، فقد نصت على:

- أ - يتم تسجيل طلبات التوظيف من قبل المعوقين في استثمارات خاصة تبين نوعية الإعاقة وشدةتها وخبرات المعوق وشهاداته العلمية والمهنية فضلاً عن مفصل هويته الشخصية وبطاقة المعاك في مقر هيئة الفرع التي تتشاور مع مكاتب التشغيل في المحافظة لدراسة هذه الطلبات على إجاباتها استثناء من الدور العام والمسابقات التي تعلن عن جهات الدولة المختلفة.**
 - ب- يعتبر كل شخص حامل البطاقة بلغ الثامنة عشر من العمر عاطلاً عن العمل، ويستفيد من تعويض بطاله بقيمة حمسة وسبعين بالمائة من الحد الأدنى للأجور يدفع من صندوق التأمينات الاجتماعية بما في ذلك التعويض العائلي وتعويض التدفئة، ويتوقف هذا التعويض عندما يتوفى عمل مناسب للمعوق أو عند رفضه الالتحاق بيهما العمل خلال خمسة عشر يوماً دون أسباب مقنعة تدرسهها وتقررها هيئة الفرع.**
 - ج- يتم صرف رواتب شهرية أو إعاشات مالية للأسرة الفقيرة التي تتولى رعاية المعوقين شديدي أو متعددي الإعاقة الغير قادرين على العمل وخاصة الأطفال والمصابين بإعاقات عقلية ومن يتمتع بأهلية وجوب، بعد دراسة أوضاعها مبدئياً من قبل اللجنة المختصة المتبقية من هيئة الفرع، وتصرف من صندوق هيئة الفرع بعد تحديد قيمة هذه المبالغ من قبل مجلس إدارة الفرع.**
- وقد حددت المادة (٣١) من القانون بعض شروط التوظيف حيث أنها نصت على: تناطib هيئة الفرع المنشآت والفعاليات الخاصة ستأن توظيف الأشخاص المعوقين، وفي حال الإجابة والتوظيف أو إذا أخل المعوق المعين بالتزاماته تجاه رب العمل أو ترك العمل من نفسه دون أسباب مقنعة يتم وقف إعانة البطالة المذكورة في الفقرة (ب) من المادة (٣٠).**

أما المادة (٢٢) من القانون السوري فقد نصت على:

- أ- يتلزم إدارات الدولة المختلفة بقطاعي العام والمشترك بتعيين ٤٪ من عاملينها كحد أدنى من المعوقين على احتلاف أنواع الإعاقة.
 - ب- يتلزم أرباب العمل في القطاع الخاص التي لا يقل عدد العاملين فيها عن ثلاثة عاملين بتعيين ٢٪ من عاملينها كحد أدنى من المعوقين نتوافر فيهم المؤهلات المطلوبة على احتلاف أنواع الإعاقة ويدور الكسر إلى الأعلى.
 - ج- يتوجب على أرباب العمل تسجيل العاملين المعوقين لديهم لدى مؤسسة التأميمات الاجتماعية بعد اجتيازهم فترة التدريب والاحتياط مما لا يزيد عن ثلاثة أشهر من تاريخ التعيين وإرسال إشعار بذلك إلى هيئة الفرع.
 - د- يلزم صاحب كل عمل أو مؤسسة لا ينفرد المترتب عليه حلال سنة من إقرار هذا القانون بدفع مبلغ سنوي قدره ثلاثة أضعاف الحد الأدنى للأحور عن كل معوق غير مستخدم يسدد إلى صندوق الهيئة الفرعى إلى أن يسعى أوضاعه قانوناً إلا إذا لم يتوفّر لدى هيئة الفرع أي معوق متوفّر فيه المعاصفات المطلوبة.
 - هـ- كل رب عمل في القطاع الخاص يستخدم معوقين يعدد أكبر مما هو مقرر في الفقرة (ب) من المادة (٢٠) يستفيد من حسم على ضريبة الدخل قيمة الحد الأدنى للأحور عن كل شخص معوق غير ملزم باستخدامه وفقاً للتقرير مقدم من هيئة الفرع إلى الدوائر المالية.
- أما المادة (٢٢) فقد نصت على: لا يجوز صرف أي موظف بسبب إصابته لاحقاً بعافية ما لم تكن هذه الإعاقة تحول دون قيامه باليومية التي يتولاها أو في وظيفة أخرى ضمن الإدارة.

البيئة المؤهلة والنقل:

اهتمت التشريعات السورية بالبيئة المؤهلة للمعوقين والنقل حيث حددت المواد (٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧) من القانون هذه الخدمات الخاصة بهذا المجال، وذلك على النحو التالي:

- أ - لكل شخص معوق الحق ببيئة مؤهلة، أي من حق كل شخص معوق الوصول إلى أي مكان يستطيع الوصول إليه الشخص المعوق.
- ب - على كافة الأبنية والمنشآت والمراافق العامة والمراافق الخاصة المعدة للاستعمال العام أن تكون مؤهلة تماماً لاستعمالها من قبل الأشخاص المعوقين.

أما المادة (٣٥) من القانون، فقد نصت على:

- أ - تراعى في وحدات الإدارة المحلية عند منح أي ترخيص لبناء جديد حكومي أو خاص معد للاستخدام العام التقيد بالمعايير والشروط والمواصفات الفنية والهندسية والمعمارية والقانونية الواجب توافرها في المباني والمراافق العامة الجديدة، وما أمكن من المباني القديمة والمراافق القديمة بما لا يمس الجملة الإنسانية أو الطابع الأثري أو التاريخي لها وبما لا يتجاوز ٥% من قيمتها الأساسية كى تلبي احتياجات المعوقين وحركتهم.
- ب - يتم تعديل أنظمة البناء في وحدات الإدارة المحلية - خلال مدة ستة أشهر من صدور هذا القانون بما يتواافق مع المعايير الواردة في الفقرة (أ) من المادة (٣٠) ويتم إعلام نقابة المهندسين بوجوب التقيد بهذه الأنظمة لدى إعداد الدراسات الهندسية، ويرفض تصديق أي من هذه المخططات من قبل وحدات الإدارة المحلية ما لم تكن متطابقة مع المعايير والشروط، كما تصدر نقابة المهندسين كلما دعت الحاجة دليلاً مفصلاً عن هذه المعايير.

- ج- يعلى منشىء بخلاف العام والمستأجر بـ سـنة الحاـصة ذات الاستخدام العام مـهلـة سـنة واحـدة بعد صـدور أـثـنـيـة النـاءـ الجـديـدـة أو تعـديـلـاتـهاـ لـإنـجـازـ إـعادـةـ تـأـهـيلـ هـذـهـ المـنشـآـتـ وـقـوـقـ ماـ وـرـدـ فـيـ الفـقـرـةـ (أـ)ـ مـنـ المـادـةـ (٢٢ـ)ـ عـلـىـ نـفـقـةـ مـالـكـ أوـ مـسـتـثـمـرـ المـنشـآـتـ الـخـاصـةـ وـمـنـ مـواـزـنـةـ الـإـدـارـةـ الـتـىـ تـنـبـعـ لـهـاـ مـنـشـآـتـ الـقـطـاعـ الـعـامـ.
- د- تضاف إلى المواد الدراسية في الجامعات والمعاهد الرسمية التي تخرج المهندسين والفنين في كافة الاختصاصات مواد تتضمن الكودات والمعايير العالمية المعتمدة في هذا المجال.
- ونصت المادة (٣٦) على:
- أ- تعفى رخص الأشغال المتعلقة بموضوع تأهيل الأبنية القائمة الخاصة- والخاصة ذات النفع العام- من جميع الرسوم البلدية ورسوم نقابة المهندسين.
 - ب- يمنع كل مالك أو مستثمر ينجز تلك التأهيلات قبل انتهاء الميل القانونية المقررة في الفقرة (ج) من المادة (٢٥) إعفاءً مقداره ٢٥٪ من قيمة الضريبة السنوية على هذه العقارات والمنشآت ولدة خمس سنوات متتالية.
 - ج- يتم إعتماد الشعار العالمي للمعوقين. ويتم وضعه بشكل ظاهر عند المدخل والمخارج والراميات والمقاعد والماويف والتجهيزات والمركبات الخاصة للالمعوقين. ويتم نزع جميع هذه الشعارات بصورة مغللة مع فرض عقوبات جزائية صارمة بحق الفاعلين.
- أما المادة (٣٧) فقد نصت على:
- أ- يدفع المالك أو المستثمر غرامة قدرها ضعف الضريبة على ربع العقارات المشمولة بأحكام الفقرة(ج) من المادة (٢٥) عن كل سنة تأخير في تأهيل

هذه العقارات، كما تمنع الدوائر المالية عن إعطائه براءة ذمة العقار المذكور حتى يتم إنجاز التأديب المطلوب.

بـ- في حال تقاعس المدير المسؤول عن إحدى المنشآت العامة عن إجراء التأديب اللازم لنشاطه عن المهل المقررة في هذا القانون تتم مساءلةه وفرض العقوبات الملكية بحقه.

خدمات المواصلات والسكن والاتصالات:

اهتمت التشريعات السورية بخدمات المواصلات والسكن والاتصالات للمعوقين، ويوضح ذلك المواد (٤٠، ٣٩، ٣٨) من القانون السوري، حيث نصت المادة (٣٨) على:

أـ- يخصص في وسائل النقل العامة الجماعية مقاعد قريبة من الباب ويلحق عليها الشعار الخاص بالمعوقين.

بـ- يعاقب كل سائق يبتعد عن نقل شخص معوق بغرامة تعادل ضعف غرامة رفض نقل أي مواطن، وفي حال التكرار يعاقب السائق بسحب رخصة القيادة لمدة تحددها دوائر السير المختصة.

جـ- تخصيص مواقف لسيارات المعوقين من قبل الدوائر المعنية حيثما أمكن ذلك، كما يحق للمعوق أن يطلب من السلطات البلدية حجز موقف خاص لسيارته قرب سكنه، أو على مسافة أقصاها ٥٠ متراً، كما يمكن أن يكون ذلك على الطريق العام شرط أن لا يتعرض ذلك للسلامة العامة، ويتم إعطاء بطاقة خاصة للمعوق بذلك تبرز عند الحاجة.

دـ- خلافاً لأى نص قانون سابق يحق للمعوق امتلاك سيارة خاصة أو عامة بكمال أسهمها، كما يحق له الحصول على شهادة مرور عامة من أى نوع أو فئة كانت وتنبع له وفقاً للشروط والإجراءات المعمول بها.

هـ- لا يمكن أن تشكل الإعاقة بحد ذاتها سبباً لرفض شركات التأمين على سيارة مجهزة تجهيراً خاصاً لاستعمال المعوقين.

أما المادة (٣٩) من القانون فـق نصت على:

أـ يخصص في أي مشروع سكني تقوم به الدولة ٥٪ من المساكن للمعوقين باكتتاب مستقل على أن تكون هذه المساكن مجهزة ومؤهلة لاستعمال المعوقين ويدور الكسر إلى الأعلى ويتم تحديد هذه المساكن بصورة واضحة على الخرائط وعلى الواقع برسم شعار المعوقين الدولي.

بـ يخصص جزء من أراضي أملاك الدولة ووحدات الإدارة المحلية الواقعة ضمن المخطط التنظيمي لتوزيعها بأسعار رمزية على الجمعيات السكنية الخاصة بالمعوقين على منح التسهيلات الإدارية والمالية الالزمة لهذه الجمعيات.

وتنصت المادة (٤٠) على:

أـ توفير أجهزة ومعدات ومرافق اتصالات عامة ما أمكن لتنلائم واحتياجات المعوقين.

بـ منح المعوقين الأولوية في الحصول على وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية برسوم مخفضة.

في مجال الإعلام والتوعية:

اهتمت التشريعات السورية بالخدمات التي تقدم للمعوقين في مجال الإعلام والتوعية حيث نصت المادة (٤١) على:

أـ تتولى وزارة الإعلام من خلال مؤسساتها الإعلامية المختلفة وبالتعاون مع الهيئة تسليط الضوء على الإعاقة وأدواتها وأسبابها وكيفية اكتشافها والوقاية منها والحد من تفاقمها.

- بـ- يتم من خلال المؤسسات الإعلامية التعريف بحقوق المعوقين واحتياجاتهم والخدمات الواجب تقديمها لهم وبقدراتهم على الإسهام في المجتمع.
- جـ- تقوم وزارة الأعلام بتخصيص نافذة تليفزيونية للصم، وتختلف أنواع الإعاقات وتشجيع دور النشر العامة والخاصة على إصدار وسائل تعليمية وتنقifyية للمعوقين، كما تقوم بتشجيع الجمعيات والمؤسسات العاملة في شؤون المعوقين بإصدار نشرات ودوريات تبرز أنشطتها ودورها في هذه المجالات.
- دـ- تعفي إعلانات ودعوات المؤسسات والجمعيات العاملة في شؤون المعوقين من جميع رسوم ومصاريف الإعلانات في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقرورة، والإعلانات التلوينية.
- المزايا والإعفاءات المالية:**
- اهتمت التشريعات السورية بإعطاء المعوقين مرايا عن غيرهم من العاديين واعفائهم مالياً، حيث نصت المادة (٤٤) على:
- أـ- يمنع المعوق أفضلية للاستفادة من القروض التي تمنحها الهيئة العامة لكافحة المعاناة وأنشطتها، ويغفى من الرسوم والضرائب على تأسيس هذه المشاريع التي تمنع هذه الفروض من أحليها.
- بـ- يمنع المعوق أفضلية للاستفادة من القروض التي تمنحها جميع المصارف العامة أو الخاصة التي يتم منحها لتمويل النشاطات المختلفة للمعوق، وتختصر نسبة الفوائد المترتبة على هذه القروض إلى ٥٠٪ من قيمتها الفعلية.
- جـ- في حال قيام المعوق باستئجار قرض من المصرف العقاري سواء أكان قرض شراء أم بناء أو عبر حسبيات تعاونية سكنية عاديّة تخفض نسبة الفوائد المترتبة على هذه القروض إلى ٧٥٪ من قيمتها الفعلية.

د - في حال قيام المعوق باستئجار قرض من المصرف العقاري عبر إحدى الجمعيات التعاونية السكنية الخاصة بالمعوقين تخفض نسبة الدين المرتبطة على هذه القروض بنسبة ٥٠٪ من قيمتها.

هـ- في كل ما ورد في الفقرات (أ، ب، ج، د) من المادة (٤٢) يتم تبسيط إجراءات الحصول على القروض لصالح المعوقين إلى الحد الأدنى الممكن، وفي حال تعذر قيام المعوق بإنجاز هذه الإجراءات والمعاملات بنفسه، تكلف إدارة المصرف أحد موظفيها بالقيام بإنجاز هذه المعاملات وذلك بالتنسيق مع هيئة الفرع في المحافظة.

أما المادة (٤٣) من ذات القانون، فقد نصت على:

أ - تغفى من جميع الرسوم الجمركية، وجميع رسوم الاستيراد وأية رسوم أو ضرائب أخرى مستوررات الأجهزة والمواد التعليمية والعلمية والوسائل المساعدة، وكذلك قطع الغيار شريطة أن تكون الجهة المستوردة، أما الشخص المعوق للاستخدام الشخصي، وأما جمعيات المعوقين على اختلاف أنواعها بناء على إفادة صادرة عن الهيئة.

ب - تغفى وسائل النقل الجماعية العادبة والمجهزة تجهيزاً خاصاً والمستوردة لصالح الهيئة وهيئات الفروع والجمعيات العاملة في مجال الإعاقة على اختلاف أنواعها من جميع الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى، وتحدد مدة الاستهلاك الكلى لبند المركبات بعشرين سنوات.

ج - يغفى المعوق مالك السيارة من دفع الرسوم السنوية بمقدار ٥٠٪ ولسيارة واحدة فقط.

د - يخضع رسوم الخروج من المنافذ البرية والموانئ البحرية والجوية بنسبة ٥٠٪ للمعوق ومرافقه.

هـ- يعفى المعوق من رسم الطابع من جميع معاملاته الشخصية مع الجهات العامة.

وـ- تعفى الهيئة وهيئات الفروع من دفع الرسوم القضائية والمحسقات والطوابع.

زـ- تعفى جميع مشاريع الجمعيات بكافة أنواعها الخاصة بالمعوقين التي يتبرع المهندسون بتنفيذها مجاناً من الرسوم والاتعاب الهندسية والبلدية.

حـ- يمنع المعوق ومرافقه وفق ما يرد في بطاقة المعوق تخفيفاً بنسبة ٥٠٪ في وسائل النقل العامة الجماعية البرية والجوية والبحرية.

طـ- يتم حسم نسبة لا تقل عن ٢٠٪ على الأقل ولا تتجاوز ٥٪ من استهلاك فواتير الهاتف المنزلية والتجارية، وتحدد هذه النسبة درجة الإعاقة والوضع الاجتماعي للمعوق (متزوج، عازب، ويراعي عدد الأطفال إن وجدوا)، شريطة أن يكون عداد الكهرباء باسم المعوق أو وفق سند إيجار أو تملك أو استئجار مصدق أصولاً، ويراعى أن تصدر هذه التعليمات بقرار وزير من المختص بالتعاون مع الهيئة.

ىـ- يتم حسم نسبة لا تقل عن ١٠٪ ولا تتجاوز ٢٠٪ من قيمة استهلاك فواتير الماء المنزلية والتجارية وتحدد هذه النسبة وفق ما ورد في الفقرة (ز) المادة (٤٢).

كـ- يتم حسم نسبة لا تقل عن ٢٥٪ على الأقل ولا تتجاوز ٤٠٪ من قيمة استهلاك فواتير الهاتف المنزلية والتجارية وتحدد هذه النسبة وفق ما ورد في الفقرة (ز) المادة (٤٢).

لـ- في حالة قيام شركات توصية سبيكة أو مسامية أو مغفلة من مجتمعه من الأشخاص المعوقين أو شركات من غير المعوقين فيها نسبة ٧٥٪ فأكثر تعفى من ٧٥٪ من قيمة الطوابع والرسوم المختلفة ورسم الإشهار، وتختصر الضرائب المالية بنسبة ٢٥٪.

م- تخفض نسبة الضرائب المالية سواء كانت حقيقة أم مقدرة من قبل الدوازير المالية المختصة بنسبة ٥٠٪ وذلك على المحلات التجارية والمؤسسات والشركات التي يملكونها أشخاص معوقين وكذلك أصحاب المهن البدوية أو الذهنية منهم

معايير الرعاية الاجتماعية للمعوقين:

لقد وضع القانون رقم ٢٤ لعام ٢٠٠٤ بالجمهورية العربية السورية، وأيضاً اللائحة الداخلية للمعاهد الخاصة للرعاية الاجتماعية للمعوقين نظام معاهد الرعاية، حيث وضحت المادة (٢) أهداف هذه المعاهدة، فقد نصت على: تتولى معاهد الرعاية الاجتماعية الخاصة للمعوقين المحددة في المادة (١٠) من قانون المعوقين تحقيق الأهداف التالية:

- توفير التربية الخاصة للأشخاص المعوقين.
 - تأهيل الأشخاص المعوقين للتكيف والاندماج في المجتمع.
 - تدريب أسر المعوقين على أساليب التعامل معهم وإدارة شؤونهم.
- أنواع معاهد الرعاية الاجتماعية الخاصة بالمعوقين:
- وضحت المادة (٣) أنواع معاهد الرعاية الاجتماعية الخاصة بالمعوقين بالجمهورية العربية السورية المرخصة طبقاً للقانون. وهذه المعاهد تشمل:
- ١- معاهد التربية الخاصة للمعوقين سمعياً، نطقياً، لغوية.
 - ٢- معاهد التربية الخاصة للمعوقين بصرياً.
 - ٣- معاهد التربية الخاصة للمعوقين ذهنياً.
 - ٤- معاهد التربية الخاصة للمصابين بالشلل الدماغي.
 - ٥- معاهد التربية الخاصة للأشخاص التوحديين.
 - ٦- معاهد التربية الخاصة لمتعدد الإعاقة.
 - ٧- معاهد التربية الخاصة لصعوبات التعلم.
 - ٨- معاهد التربية الخاصة لتأهيل المعوقين حركيًّا.

٩- معاهد التربية الخاصة للتأهيل المهني للمعوقين.

١٠- معاهد الرعاية الاجتماعية للمعوقين.

ترخيص فتح وإنشاء المعاهد الخاصة بالمعوقين:

اهتمت التشريعات بعملية ترخيص فتح وإنشاء المعاهد الخاصة بالرعاية

الاجتماعية للمعوقين بالجمهورية العربية السورية وذلك على النحو التالي:

الشروط التي يجب توافرها في صاحب الترخيص:

فقد وضحت المادة (٥) الشروط التي يجب توافرها في طالب الترخيص، وهي:

- أن يكون من مواطنى الجمهورية العربية السورية.

- أن يكون حائزاً على الإجازة الجامعية.

- أن يكون حالياً من الأمراض المعدية.

- أن يكون قادراً على الوفاء بالتزامات المعهد المالية.

- أن يكون غير مرتبط بوظيفة في إحدى الجهات العامة.

- أن يكون محمود السيرة وحسن السمعة.

أما بالنسبة لإجراءات الترخيص فقد وضحتها المواد (من ٦ إلى ١٣) على النحو التالي:

- على من يرغب في ترخيص معهد لرعاية الأشخاص المعوقين أن يقدم إلى المديرية المعنية طلباً يسجل في ديوان المديرية، ملصقاً عليه العلواع اللازمة مرفقاً بالثبوتيات المطلوبة المبينة في المادة (٧).

- يتقدم طالب الترخيص بالثبوتيات التالية:

١- الاستمارة رقم (١) مرفقة بصورة عن الهوية الشخصية.

٢- مخططات البناء التفصيلية (إذا كان حائزاً) أو مخططات البناء الهندسية إذا كان البناء غير جاهز وفقاً للمعايير المحددة في شروط البناء الواردة في هذه اللائحة.

- ٣- وثيقة تثبت ملكية العقار، أو صورة مصدقة من عقد الإيجار (لمدة لا تقل عن ثلاثة سنوات) أو وثيقة مصدقة من الجهات المعنية تثبت حبارة البناء حبارة مشروعية.
- ٤- وثيقة تثبت خلوه من الأمراض المعدية.
- ٥- وثيقة غير عامل من السجل العام للعاملين في الدولة.
- إذا كان لصاحب الترخيص شركاء يقدم الثبوتات التالية:
- ١- الاستمارة ذات الرقم (١) مرفقة بصورة عن الهوية الشخصية.
 - ٢- صورة مصدقة من الجهة المختصة عن عقد الشراكة تحدد نسبيه حصص الشركاء ونسبتها.
- ٦- حلاصة سجل عملى.
- تكلف المديرية إدارة الخدمات الاجتماعية لديها بالكشف على البناء للتتأكد من تحقق الشروط المطلوبة فيه، وإعلام طالب الترخيص بالتعديلات المطلوبة إن وجدت لإنجازها، إضافة إلى تأثيث البناء، وتأمين مستلزمات العملية التربوية كافة، ثم برقع المديرية إلى الوزارة تقريرها الذي يبين سلامة الحالة الإنسانية للبناء لاستخدامه معيناً لرعاية المعوقين.
- ترفع المديرية المعنية الطلب وملحقاته إلى الوزارة لدراسته من قبل لجنة شئون المعاهد الخاصة لرعاية المعوقين، ثم تعرض اللجنة الدراسة على الوزير للنظر في الموافقة، ثم تبلغ المديرية طالب الترخيص بالقرار.
- يسمح بترخيص معاهد خاصة لإعاقة واحدة، أو أكثر مع مراعاة احتياجاتها ومتطلباتها، وكذلك توفر الشروط المطلوبة في البناء.
- يصدر قرار الترخيص من المديرية المختصة في المحافظة بعد موافقة الوزارة أولاً.
- يمكن للمرخص له أن يفتح فرعاً لموجوده في محافظة أخرى بعد موافقة الوزارة أولاً.

الشروط التي يجب توفره من سبتي المعمول بهما:

هناك بعض الشروط التي يجب توافرها في :- بحسب درجة الاحتقان للمعوقين بالجمهورية العربية السورية، وصحتها المدة ١٠، من اللائحة تقد

نصت على ينبع أن تتوافق في البناء الشروط الآتية:

١- أن يكون ملكاً لصاحب الترخيص أو مستأجرًا أو لاح الشركاء أو حباره مشروعه.

٢- أن يكون موقع المعهد في مكان مناسب بتناديم والأشخاص المعوقين ونوع الإعاقة ويعيدها عن كل ما يعرض صحة الفئة المستهدفة والعاملين للخطر

٣- أن يؤسس المعهد ويحبر بالتجهيزات والمواد والمعدات والوسائل اللامرة ولتها تتوافق مع عدد ائمته المستهدفة وطبيعة الإعاقة و نوع الخدمات المتداة.

٤- أن توفر في المبنى لشروط الصحية الضرورية كتدفئة والتقوية والإضاءة ولبدوء والسلامة والأمان

٥- يستعمل النساء لغير الأغراض التي وجد من أحلاها.

٦- إذا كان موقع المعهد ضمن بناء ذاتي سكني يشترط للترخيص الحصول على عدم مسامحة ٦٠٪ من القاطنين في البناء.

٧- إذا كان نظام المعهد يتضمن وحدة داخلي يجب أن يخصص في النساء حزء مستقل لذلك يتناسب مع العدد الموجود وحيثه، وقاعة مطعم، وحرارات

للمرشدين، ومرافق صحية، وقاعات أنشطة وغرف بريم
شروط القبول بمعاهد الرعاية الاجتماعية للمعوقين:

هناك بعض الشروط التي يجب توافرها تتناسب مع الاتصال مع عائد الرعاية الاجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصة، وبصفة السريعة، سمح بذلك المدة (١٦)

من اللائحة حيث تقتضي المعايير كل شخص ذوي الاحتياجات الخاصة، ملحوظة أن على أن تتوفر فيه الآتية:

- أن يكون من رعايا الجمهورية العربية السورية أو من في حكمهم أو من المقيمين فيها.
 - أن يكون حالياً من الأمراض السارية والمعدية.
 - أن يتقدم باستمارة تسجيل وفق النموذج (٢) مرفقة بصورة شخصية، وشهادة قيد نفوس، أو وثيقة إثبات شخصية معتمدة رسمياً.
 - صورة مصدقة من مديرية الشئون الاجتماعية والعمل المختصة عن بطاقة الإعاقة.
- وقد حددت المادة (١٧) عدد الأشخاص المعوقين في الشعبة التعليمية الواحدة بما لا يتجاوز عن (١٥) معوقاً وفقاً لنوع الإعاقة.**
- العاملون بمعاهد الرعاية الاجتماعية:**
- لقد حددت المادة (١٨) فريق العمل بمعهد الرعاية الاجتماعية للمعوقين بالجمهورية العربية السورية، حيث نصت على: يتكون الجهاز الإداري والتعليمي والتربوي في المعهد من:
- مدير مالي.
 - أخصائي اجتماعي.
 - أخصائي تربوي ونفسى.
 - أخصائيون حسب نوع الإعاقة. - طبيب إخصائى حسب نوع الإعاقة.
 - مشرف نهارى.
 - معلمون.
 - سائقون.
 - عاملون لخدمة الأشخاص ذوى الإعاقة المستوفدة.
- أيضاً بالنسبة لمؤسسات صؤلاء العاملين فقد وضحتها المادة (٢٠) من اللائحة على النحو التالي:**
- المدير الإداري: أن يكون حاصلاً على شهادة جامعية.
 - المدير التربوي: أن يكون حاصلاً على شهادة جامعية في علم الاجتماع أو التربية أو علم النفس أو طبيب إخصائى في مجال الإعاقة.

- **الإخصائي الاجتماعي:** أن يكون حاصلاً على شهادة جامعية في علم الاجتماع أو الخدمة الاجتماعية أو ما يعادلها.
 - **الإخصائي النفسي التربوي:** أن يكون حاصلاً على شهادة جامعية في التربية وعلم النفس.
 - **إخصائي التأهيل:** دبلوم في مجال التخصص الذي يعمل المعهد ضمنه.
 - **الظبيب الإخصائي:** شهادة اختصاص ذات صلة بمحال الإعاقة.
 - **المعلم:** أجازة جامعية أو مؤهل تربوي مناسب.
 - **المشرف النهارى أو الليكى:** شهادة المعهد المتوسط للخدمة الاجتماعية.
 - **المشرف الصحى:** شهادة تفرض من أحد المعاهد المختصة أو شهادة في المعالجة الفيزيائية حسب الحاجة.
- مهام ومسؤوليات العاملين بمعهد الرعاية الاجتماعية:**
- هناك العديد من المهام والمسؤوليات التي يقوم بها العاملون في معهد الرعاية الاجتماعية في الجمهورية العربية السورية كل في مجال اختصاصه وعمله، ويوضع ذلك المادة (٢١) من اللائحة على النحو التالي:

- ١- **مهام مدير الإداري:**
يقوم المدير الإداري بالمعهد بالعديد من المهام والمسؤوليات والتي تتتمثل في القيام بأمور التخطيط التنظيم والتابعة والإشراف على حسن سير العمل في المعهد ومسك السجلات الإدارية والمالية.
- ٢- **مهام مدير الفني:**
يقوم المدير الفني بالمهام والمسؤوليات التالية:
- المشاركة مع المدير الإداري في وضع البرامج وخطط التأهيل والتدريب والإشراف على تنفيذها ومسك السجلات الفنية.

- العمل على خلق جو من التفاهم والتعاون بين العاملين لضمان تقديم أفضل مستوى من الخدمات للفئة المستهدفة في المعهد.

٢- مهام الإخصائى الاجتماعى:

يقوم الإخصائى الاجتماعى بالمهام الآتية:

- استقبال الحالات عند دخولها المعهد، وتنظيم بطاقة استماراة وفق النموذج رقم (٢) وإطلاع الأهل أو من في حكمهم على أنظمة المعهد.

- تنظيم استماراة خاصة لكل شخص معوق تتضمن البيانات التالية: معلومات شخصية، مكان وتاريخ الولادة، ثلاث صور شخصية، ما يثبت الهوية الشخصية، توصيف الإعاقة، بطاقة الملاحظة الشهرية حول تطور الحالة، تاريخ دخول المعهد، تاريخ ترك المعهد.

- التعاون مع الطبيب، والإخصائى التربوى النفسي لتشخيص حالة الشخص المعوق ومتابعتها، والتتوسع فى الدراسة خارج نطاق المعهد إذا اقتضى الأمر بإشراف الإدارة.

- تنظيم التقارير الاجتماعية عن حالة الشخص المعوق وفق الخطة الموضوعة ورفعها للمديرين الفنى.

- وضع برامج النشاط الاجتماعى لإتاحة الفرصة للأشخاص المعوقين للمشاركة فى الحياة الاجتماعية، والإشراف على تنفيذها.

- إعلام الأهل أو من في حكمهم بمدى تطور حالة ووضع الشخص المعاق وضع ابنهم وبالشكلات الطارئة إن وقعت.

٤- مهام الإخصائى التربوى - النفسي:

تنتمل مهام الإخصائى التربوى - النفسي في الآتى:

- المشاركة فى وضع الخطط التربوية والتعليمية ووضع برامجها والإشراف على تنفيذها.

- الإشراف على دفتر تحضير المعلمين يومياً، ومتابعة تطبيق ما يرد فيها.
 - توزيع الأطفال في مجموعات متجانسة.
 - الإشراف على الزيارات والرحلات الميدانية.
 - الإشراف على توزيع المواد التعليمية، ووضع البرامج الأسبوعية للمواد النظرية والمناشط الدراسية المتنوعة.
 - متابعة التعلويات التي تطرأ على الأشخاص المعوقين، وذلك من خلال الاطلاع المستمر على (الجدول الشهري) الذي يرصد ما تلقوه من علوم وتدريبات وخبرات خلال شهر كامل، وتقدير مدى نجاحهم في فهم ما تلقوه وتطبيقه، ومساعدة المعلمين على حل المشكلات التعليمية.
 - القيام بجولات إطلاعية على الصنوف التعليمية حسب الحاجة.
 - مقابلة المعوقين عند قدوتهم إلى المعهد، والمشاركة في تنظيم الاستماراة رقم ٢.
 - رصد المشكلات النفسية التي قد توجد عند الأشخاص المعوقين، والمساهمة مع المعلمين في معالجتها.
 - التعاون مع الأخصائي الاجتماعي في حل المشكلات، وتوفير الجو الأسري، وتوجيه المعلمين والعاملين لكيفية التعامل مع المعوقين.
 - تقديم الخدمات الإرشادية للأسر.
- ٥- مهام المشرف النهاري،**
- يقوم المشرف النهاري بالعديد من المهام والمسؤوليات. من أهمها:
- الإشراف على النظام والانصات في المعهد حسب الحاجة التي يقررها المديرون.
 - القيام بما يكلفه المديرون من أعمال المراقبة وما إلى ذلك من المهام التي تقضيها مصلحة المعهد والمعوقين.
 - التعاون مع الإحصائيين الاجتماعيين النفسيين والتربويين في كل ما من شأنه توفير أفضل السبل ل التربية ورعاية المعوقين.

- الإشراف على المعوقين في أوقات الفراغ.

٦- مهام المشرف الليلي،

تتمثل مهام المشرف الليلي بعهاد المشرف النهارى سالفه الذكر بالإضافة إلى ما يقتضيه عمله الليلي من مستجدات ومواقف طارئة.

٧- مهام المعلمين،

يقوم المعلمون بمعاهد الرعاية الاجتماعية للمعوقين بالجمهورية العربية السورية بالعديد من المهام والمسؤوليات والتي من أهمها:

- المشاركة في وضع الخطة التربوية والعمل على تطبيق المنهج المقرر وفقاً للخططا اليومية المسجلة في دفاتر التحضير.

- الاطلاع على أحدث أساليب التربية من أجل إغناء معارفهم وابناء ثقافتهم من خلال اللقاءات التربوية وحضور الدورات التدريبية التي تقوم بها مديرية الشئون الاجتماعية والعمل أو الجهات المعنية وإسهامهم في إعداد الوسائل التعليمية البسطة وفق مناهج المعنديوى ضوء امكانياتهم.

- الالتزام باتباع ما تقرره الإدارة من خلط تأهيل وتدريب.

- الالتزام بأوقات الدوام الرسمية. ومشاركة المعلمين المناوبين في حفظ النظام ورعاية المعوقين خلال أوقات فراغهم وممارستهم الألعاب.

- إجراء التفقد كل يوم وتسجيل ذلك في سجل الدوام اليومي. والاستئثار عن سبب غياب الأشخاص المعوقين عن طريق إدارة المعهد. وعدم السماح بخروج الشخص المعوق من المعهد خلال أوقات الدوام إلا بإذن المدير أو من ينوب عنه.

- الدوام في المعهد قبل افتتاح العام الدراسي بأسبوع. وعدم مغادرة العمل قبل إنتهاء جميع الأعمال في نهاية العام الدراسي.

- المعلمون مسؤولون عن حفظ النظام وتنفيذ التعليمات. وموافقة الأشخاص المعوقين في النزهات وتنظيم السجلات التالية:

- أ - سجل الدوام اليومي للأشخاص المعوقين.
- ب- البطاقة الذاتية للشخص المعوق، وبطاقته الصحية.
- ج- صحيفة أعمال الشخص المعوق.
- الاجتماع بأهالى الأشخاص المعوقين بالتنسيق مع الإدارة، والإخصائين الفنيين ومعرفة ظروف الشخص المعوق فى المنزل، وطلب مساعدة الأهل فى تنفيذ الخطة التربوية التى ينتوجها المعلم، وتکلیفه ببعض المهام التدريبية، ومتابعة تطور الشخص المعوق مع الأهل عن طريق (دفتر الملاحظات) الذى يرافق الشخص المعوق من المنزل وإليه بحسب يبقى الطرفان على اتصال ومعرفة بتطور الشخص المعوق.
- تدوين ملاحظات شهرية عن الشخص المعوق فى صحيفة الأعمال ورصد تقدمه وتراجعه والمشكلات التى قد يعاني منها، وتقديمها للإخصائى التربوى النفسي للمتابعة واتخاذ الإجراءات المناسبة.
- متابعة مشكلات الشخص المعوق النفسية والسلوكية والاجتماعية والصحية مع الإخصائيين فى المعهد، ومع الأهل أيضاً.
- ـ مهام الطبيب،
ـ تحديد مواعيد دوام الطبيب بالاتفاق مع إدارة المعهد، ويقوم بالمهام التالية:
- أ - فحص الشخص المعوق فحصاً طبياً دقيقاً عند دخوله المعهد وتنزيله تقرير مفصل عن حالته.
- ب- معالجة الأشخاص المعوقين المرضى، ووصف الأدوية اللازمة لعلاجهم، واتخاذ إجراءات الإحالة الصحية عند اللزوم.
- ج- مراقبة الحالة الصحية العامة للأشخاص المعوقين، وتقديم تقرير سنوى عن الحالة الصحية فى المعهد (كما يجوز للمدير معاشرة الطبيب بتقارير بهذا الشأن عندما تقتضى الضرورة والمصلحة ذلك).

د - مراقبة نظام التغذية والمواد الغذائية المقدمة للأشخاص المعوقين.

هـ - إلقاء محاضرات التوعية الصحية للأشخاص المعوقين في المعهد.

٩- مهام الممرض،

يقوم الممرض بمعهد الرعاية الاجتماعية للمعوقين بالمهام التالية:

أ - الإشراف على النظافة العامة، والتتأكد من نظافة المعهد، ومحاسبته للشروط الصحية العامة.

ب- مساعدة الإخصائى التربوى والنفسى والطبيب فى عمله.

ج- إعداد واستكمال الملفات الطبية لكل شخص معوق في المعهد.

د - توثيق الأدوية التي يتناولها الطالب بالاستناد إلى وصفات مقررة من قبل أطباء إخصائيين والتتأكد من تناولها في الأوقات المحددة خلال تواجد الطالب في المعهد.

د- إجراء الإسعافات الأولية لمؤيداً للإحالة إلى الجهات الطبية المختصة.

١٠- مهام المعالج الفيزيائى،

تتمثل مهام المعالج الفيزيائى في الآتى:

- تقييم قدرات الشخص المعوق الحركية.

- وضع خطة علاجية لكل شخص معوق خاصة في مجال اكتساب المهارات الحركية اليومية والخدمة الذاتية للشخص المعوق، والعمل على تطبيقها تحت إشراف الطبيب الإخصائى بالطب الفيزيائى وإعادة التأهيل.

- المشاركة في إعداد الخطة الفردية للتعامل مع كل حالة.

١١- مهام معالج الكلام واللغة،

يقوم معالج الكلام واللغة بالتقدير اللغوى والمنطقى لحالة كل شخص معوق وتنفذها على النحو التالي:

- وضع خطة علاجية فردية لكل شخص معوق وتنفيذها.

- التعاون مع المعلم والأخوائين بما يكفل المعالجة الفعالة.
 - كتابة تقرير التقييم وخطة العلاج وتقرير التقدم الشهري.
- أما المستخدمين والسائقين والحراس وغيرهم فإن كلاً منهم يقوم بالأعمال التي تحدد لهم بتعليمات من مدير المعهد (المادة ٢٢) من اللائحة.

مجلس المعلمين:

يجتمع مجلس العلماء بدعوة من المدير برئاسته مرة في الشهر، وكلما اقتضت الحاجة إلى ذلك وقد وضحت المادة (٤٤) من اللائحة ذلك يقوم بدراسة الأمور التالية:

- أ - مناقشة آليات العمل التربوية والتأهيلية في المعهد، وتقديمها وفق النظام الداخلي للمعهد للوصول إلى التنفيذ الأمثل وبلغ الهدف.
- ب - متابعة ما تم إقراره في الاجتماعات السابقة وتنفيذها.

مجلس إدارة المعهد:

لقد حددت المادة (٦٦) من اللائحة الداخلية أعضاء مجلس إدارة المعهد على النحو التالي:

- مدير المعهد رئيساً.
- صاحب الترخيص.
- الإخصائي (الاجتماعي والتربوي النفسي).
- طبيب المعهد.
- اثنين معتلين عن القيميين على رعاية الشخص المعوق.

أما بالنسبة لاحتياطات مجلس إدارة المعهد فقد حددتها المادة (٦٧) على النحو التالي:

- دراسة الخطة السنوية للمعهد وأليات تنفيذها.
- اقتراح التعديلات التي يراها مناسبة للخطة السنوية.

- النظر في التقرير الشهري الذى يقدمه مدير المعهد (الإدارى والفنى).
- دراسة التعليمات والتوجيهات الصادرة عن وزارة الشئون الاجتماعية والعمل والجهات المعنية فيما يتصل منها بعمل معهدهم.

دور مديريات الشئون الاجتماعية،

تقوم مديريات الشئون الاجتماعية بالإشراف على سير العمل بالمعهد من خلال:

- التأكيد من النزام المعهد لشروط ترخيصه بجميع الحالات الاجتماعية والصحية والتربوية وغيرها.
- إبلاغ مجلس الإدارة - - - بمحظات والاقتراحات بما ينسجم مع اللائحة الداخلية للمعهد والأنظمة النافذة، وبما يضمن تحسين آلية العمل.
- تنقيد المعاهد بالقرارات والتعليمات التي تصدرها وزارة المالية.
- التعاون بين معهد الرعاية الاجتماعية والقيمين على المعوقين: لقد وضحت المادة (٢٥) من اللائحة الداخلية كيفية التعاون بين معاهد الرعاية الاجتماعية والقيمين على المعوقين، حيث نصت على:

يتم التواصل بين إدارة المعهد والقيمين على رعاية الفئة المستفيدة من خدمات المعهد بشكل مستمر ودوري، وكلما دعت الحاجة إلى ذلك وصولاً إلى تحقيق أفضل مستوى من الرعاية عبر توثيق أواصر التعاون بينهما حيث يجرى العمل على التواصل بأشكاله المختلفة (لقاءات فردية أو جماعية، واتصالات، بطاقات بريدية... إلخ) ومناقشة القضايا المختلفة لرفع مستوى جودة الأداء، وحل المشكلات وتعزيز آليات العمل.